الاول (اكتوبر) ١٩٧٠. ويلاحظ ان الاتفاقية التجارية التفضيلية هذه أكثر اتساعاً من الاتفاقية التي سبقتها. فالاتفاقية الأولى تحدد السلع التي يتمّ اعفاء، أو تخفيض الرسوم الجمركية عليها؛ أمّا الاتفاقية الجديدة، فتأخذ بنظام الاعفاء، أو التخفيض، كمبدأ عام.

وعند التوسيع الأول للسوق المشتركة، تمّ توقيع بروتوكول أُضيف الى الاتفاقية في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ويتضمّن تعديلات واجراءات مرحلية لتنظيم العلاقة بين الطرفين وحتى يتمّ التوصل الى اتفاقية جديدة وفق السياسة المتوسطية للسوق الاوروبية[١١].

ولقد اشتمل هذا البروتوكول، في مجال التبادل التجاري، على ما يلي:

الصادرات الاسرائيلية

اشتملت الاتفاقية على نسب معيّنة للتخفيض تحصل عليها الصادرات الاسرائيلية من التعرفة الجمركية الموحدة للسوق المشتركة، وذلك وفق ما يلي:

بالنسبة الى السلع الصناعية، يتمّ تخفيض ٥٠ بالمئة من التعرفة الجمركية على هذه السلع، على ان يطبق هذا التخفيض على مراحل. فعند دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، يتم التخفيض بنسبة ٣٠ بالمئة، وتزيد نسبة التخفيض بمقدار خمسة بالمئة سنوياً، الى ان تصل ٥٠ بالمئة ابتداء من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤.

بالنسبة الى السلع الزراعية، فقد تمّ تخفيض قدره ٦٠ بالمئة من التعرفة الموحدة على سلع البرتقال واليوسفي والليمون وبعض الفواكه الاخرى وما يتمّ تحضيره منها؛ كما حصلت سلع أخرى على تخفيض قدره ٣٠ بالمئة، وتضمّ هذه المجموعة الخضر والفواكه الطازجة، أو المجمّدة، أو ما يتمّ تحضيره منها. ولقد اتبعت السوق المشتركة نظامها الخاص ذاته في تحديد تواريخ معيّنة للسماح الموسمي المرتبط بالانتاج الزراعي المحلي في دول السوق.

بالنسبة الى القيود الكمية، فقد نصّت الاتفاقية على منح اسرائيل حصة سنوية مقدارها ٣٠٠ طن لبعض المنتجات القطنية؛ كما نصّت الاتفاقية على جواز اعفاء المنتجات الاسرائيلية المصدرة الى السوق من القيود الكمية، مع استثناء عدد من المنتجات.

الواردات الاسرائيلية

وبالنسبة الى الواردات الاسرائيلية من دول السوق المشتركة، فلقد تمّ الاتفاق على ان تمنح اسرائيل تخفيضاً جمركياً على بعض وارداتها. وشملت هذه التخفيضات أربع قوائم يبلغ التخفيض عليها ٣٠ و٢٥ و١٥ و١٠ بالمئة.

وبالنسبة الى بعض السلع المعفاة أصلاً من الرسوم الجمركية عند توقيع الاتفاقية، فقد أوردتها الاتفاقية في قائمة خامسة، بحيث انه اذا أخضعتها الحكومة الاسرائيلية، مستقبلاً، للرسوم الجمركية، فتلتزم اسرائيل بألّا تزيد هذه الرسوم على ١٥ بالمئة. كما تتعهد اسرائيل بانهاء القيود الكميّة على عدد من المنتجات المستوردة من دول السوق المشتركة والتي تضمّنتها قائمة ملحقة بالاتفاقية.

اتفاقية التعاون الشامل (١٩٧٥)

سبق القول ان الاتفاقية التجارية التفضيلية التي ابرمت بين اسرائيل والسوق الاوروبية